

شمال أفريقيا

تكثيف الجهود لاستغلال فرص التصنيع الأخضر

الرباط، 4 آذار/مارس 2016 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا): اختتمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (مكتب شمال أفريقيا) يوم الجمعة 4 آذار/مارس 2016 بالرباط أعمال الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية. وطيلة أربعة أيام، ناقش أكثر من 150 من أعضاء الوفود والخبراء والباحثين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاقتصاد الأخضر في تسريع التصنيع في شمال أفريقيا.

وفي ختام الاجتماع، دعا المشاركون إلى تطوير صناعة تحترم البيئة ونموذج تنمية أكثر شمولا في المنطقة. كما شجعوا الدول على المزيد من الاهتمام بأثر السياسات الصناعية على البيئة، والتشغيل، والنمو، والتجارة، وأيضا بالدور الذي يمكن أن يضطلع به الاقتصاد الأخضر في التنمية.

ويستدعي الرهان الذي يمثله "التصنيع الأخضر" بالنسبة لاقتصادات المنطقة تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تبادل الخبرات وتكثيف الجهود لإحداث الفرص ذات الصلة واستغلالها على الوجه الأكمل.

ومن جهة أخرى، على هامش اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، تم تنظيم اجتماع الخبراء المخصص في موضوع "التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة"، وحث المشاركون بهذه المناسبة على اعتبار التكامل الإقليمي رافعة استراتيجية للتصنيع في المنطقة. لذا، دُعوا إلى تسريع التكامل الإقليمي بهدف ضمان تنمية صناعية أسرع. وبما أنه لا يمكن التفكير في تحقيق التصنيع في ظل انعزال البلدان عن بعضها البعض، يُعد التعاون شرطا لازما للتطوير المشترك للمزايا التنافسية الحيوية على الصعيد الإقليمي.

وبالموازاة مع هذين الاجتماعين، نظمت ثلاث هيآت تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي المركز الأفريقي للسياسات التجارية، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ومكتب شمال أفريقيا، حوارا رفيع المستوى تحضيريا لانطلاق المفاوضات ذات الصلة بإنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة في أفريقيا في نيسان/أبريل 2016، التي تمثل فرصة أمام بلدان شمال أفريقيا للولوج إلى سوق يضم حوالي 1,1 مليار شخص. ويتعين التفكير في تصنيع شمال أفريقيا من منظور إنشاء هذه المنطقة القارية، وينبغي أن تضمن دول المنطقة اتساقها مع التزاماتها ذات الصلة بتنفيذ باقي الاتفاقات التجارية.

وتُعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إحدى اللجان الإقليمية الخمسة التابعة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. ويضطلع مكتب شمال أفريقيا التابع لهذه اللجنة بدعم تنمية بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية السبعة (تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا) عبر مساعدتها على صياغة السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق تحولها الاقتصادي والاجتماعي، ودعمها في تنفيذها.